البروفيسور عمّار بوضياف

الوجيز في
القانون الإداريّ

الجزء الخامس
المرافق العامّة

في ضوء النّصوص الرّسميّة والتّطبيقات القضائيّة وأحكام الفقه

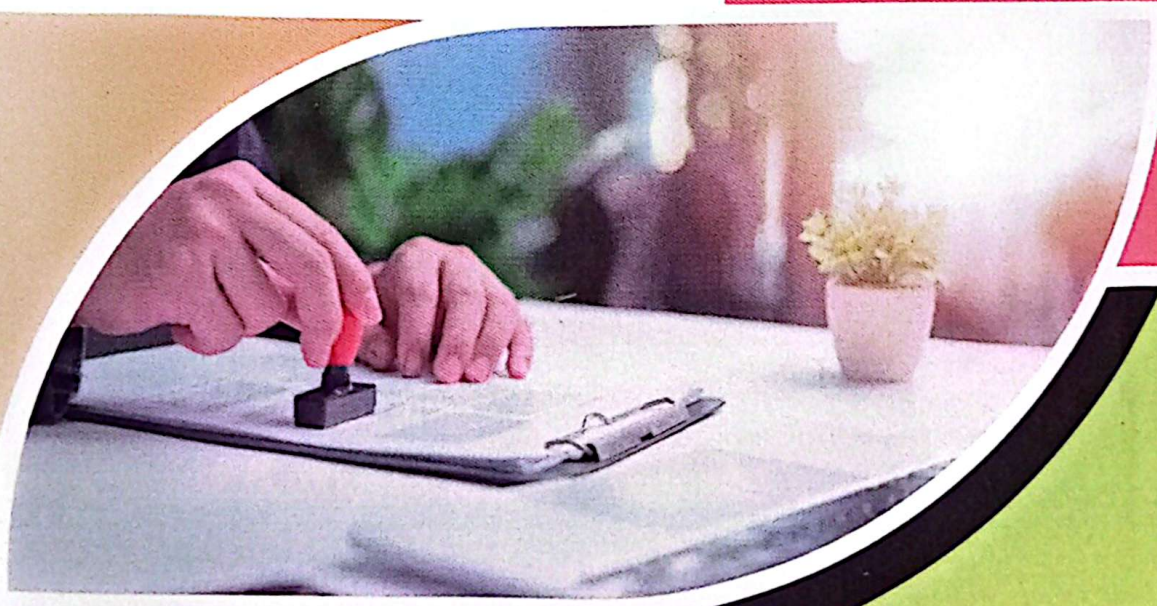

الطبعة الخامسة

دار الأمة
Editions Dahlab

Scanné avec CamScanner

فهرس الموضوعات

مقدمة 5

المبحث الأول: مفهوم المرفق العام 7

المطلب الأول: قرارات قضائية مرجعية والتأسيس لمصطلح المرفق العام..... 8

الفرع الأول: قرار بلانكو والنشأة الأولى لمصطلح المرفق العام (محكمة التنازع الفرنسية بتاريخ 8 فبراير 1873) 10

المطلب الثاني: تعريف المرفق العام استنادا للمعيار العضوي..... 20

الفرع الأول: التحديد الفقهي لمفهوم المعيار العضوي كأساس لتعريف المرفق العام 21

الفرع الثاني: أزمة المعيار العضوي كأساس لتعريف المرفق العام 23

الفرع الثالث: موقف المشرع من المعيار العضوي كأساس لتوزيع قواعد الاختصاص النوعي بين جهتي القضاء (العادي والإداري) 31

المطلب الثالث: تعريف المرفق العام استنادا للمعيار الموضوعي 38

المطلب الرابع: التعريف المعتمد من جانب الفقه للمرفق العام..... 43

المبحث الثاني: جهود الدولة في تنظيم وتحسين العلاقة بين المرفق العام والمواطن 46

المطلب الأول: جهود الدولة من خلال المرسوم المنظم لعلاقات الإدارة مع المواطن لسنة 1982 52

المطلب الثاني: جهود الدولة من خلال تشريع الإدارة المحلية (1967-2025) 58

الفرع الأول: الإطار الدستوري للجماعات المحلية(الإقليمية)..... 59

الفرع الثاني: مراحل الإصلاح الإداري على مستوى الإدارة المحلية (1967-2024) 61

أولا: مرحلة قانون البلدية لسنة 1967(القانون الأول)..... 62

Scanné avec CamScanner

ثانيا: مرحلة قانون الولاية لسنة 1969(القانون الأول) 62
ثالثا: مرحلة قانون البلدية لسنة 1990(القانون الثاني) 65
رابعا: مرحلة قانون الولاية لسنة 1990(القانون الثاني) 66
خامسا: الخطاب السياسي والدعوة لمراجعة حزمة من القوانين 67
سادسا: صدور قانون للبلدية سنة 2011 68
سابعا: صدور قانون الولاية سنة 2012 70
ثامنا: إنشاء لجنة خبراء مكلفة بإعداد مشروع مراجعة قانون البلدية والولاية 2024 79
المطلب الثالث: محاولة إصلاح هياكل الدولة (سنة 2000) 80
المطلب الرابع: جهود الدولة من خلال سن قانون للوقاية من الفساد ومكافحته (2006) 82
الفرع الأول : الإطار الدستوري للوقاية من الفساد ومكافحته 83
أولا: ما تضمنته ديباجة الدستور 83
ثانيا: ما تضمنته مواد الدستور 83
الفرع الثاني: الأحكام المتعلقة بالهيئات والمؤسسات والإدارات العمومية في القانون 01-06 95
المطلب الخامس: اصدار قانون للوظيفة العامة سنة 2006 97
المطلب السادس: إنشاء المرصد الوطني للمرفق العام سنة 2016 101
الفرع الأول: تشكيلة المرصد وطبيعته القانونية 103
الفرع الثاني: مهام المرصد 108
الفرع الثالث: مدة العضوية في المرصد ونظام عمله وقواعد سيره 110

Scanné avec CamScanner

المطلب السابع: تجربة وسيط الجمهورية ومحاولة أخرى لتحسين علاقة الإدارة بالمواطن..... 110
الفرع الأول: الاستحداث الأول لمؤسسة وسيط الجمهورية (1996)..... 111
الفرع الثاني: إلغاء مؤسسة وسيط الجمهورية (1999)..... 113
الفرع الثالث: استحداث من جديد لمؤسسة وسيط الجمهورية ورؤية جديدة (2020) 115
المطلب الثامن: التحول الرقمي للإدارة العمومية (المرفق الالكتروني)..... 117
المبحث الثالث: عناصر المرفق العام (معايير-أركان-خصائص) 121
المطلب الأول: المرفق العام عبارة عن مشروع عام 122
المطلب الثاني: الدولة مصدر إنشاء للمرفق العام 125
الفرع الأول: مرفق الأمن 126
المحور الفرعي الأول: تعدد الجهات المكلفة بتوفير الأمن العام داخل الدولة (بين مركزية وأخرى محلية، وبين تقريرية واستشارية)..... 128
أولا: المؤسسات التقريرية في المجال الأمني..... 129
أ-المؤسسات التقريرية المركزية في المجال الأمني 129
1-إقرار حالة الطوارئ أو الحصار 133
ب-إقرار حالة الطوارئ يكون لمدة محددة في الدستور..... 136
2-إقرار الحالة الاستثنائية:..... 142
3-إقرار التعبئة العامة: 145
4-إعلان حالة الحرب: 146
ب-القيود الشكلية:..... 148

Scanné avec CamScanner

1-صلاحيات الوالي في مجال حماية النظام العام: 151
2-صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي في مجال حماية النظام العام: . 153
ثانيا: المؤسسة الدستورية الاستشارية في المجال الأمني(المجلس الأعلى للأمن) 155
المحور الفرعي الثاني: حفظ الأمن العام داخل الدولة يتم في ضوء حماية منظومة الحقوق والحريات 159
أولا: إبراز جهود الدولة في الانضمام إلى الصكوك الدولية ذات العلاقة بمسالة الحقوق والحريات 160
ثانيا: الأحكام الدستورية المتعلقة بالحقوق والحريات 164
الفرع الثاني: مرفق القضاء 170
الفرع الثالث: مرفق الدفاع 181
الفرع الرابع: مرفق الصحة 184
الفرع الخامس: مرفق التعليم بمختلف أطواره وأنواعه 184
المطلب الثالث: خضوع المرفق لسلطة الدولة 187
المطلب الرابع: هدف المرفق هو تحقيق المصلحة العامة 189
المطلب الخامس: خضوع المرفق لنظام قانوني متميز 191
المبحث الرابع: أنواع المرافق العامة 195
المطلب الأول: المرافق الإدارية 196
الفرع الأول: الولاية كنموذج لمرفق إداري (نظامها القانوني وعلاقتها بالدولة) 197
الفرع الثاني: البلدية كنموذج لمرفق إداري (نظامها القانوني وعلاقتها بالدولة)205

Scanné avec CamScanner

الفرع الثالث: المؤسسة العمومية ذات الصبغة الإدارية كنموذج لمرفق إداري (نظامها القانوني وعلاقتها بالدولة)..... 214
المطلب الثاني: المرافق العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري 226
المطلب الثالث: المعايير الفقهية للتمييز بين المرافق الإدارية والمرافق الاقتصادية وفوائد التمييز..... 228
الفرع الأول: المعايير الفقهية للتمييز بين المرافق الإدارية والمرافق الاقتصادية 229
الفرع الثاني: فوائد التمييز بين المرافق الإدارية والمرافق الاقتصادية..... 231
أولا: من حيث النظام القانوني الذي يخضع له المرفق 231
ثانيا: من حيث الجهة المختصة في الفصل في النزاع..... 241
المطلب الرابع: المرافق الاجتماعية 250
المطلب الخامس: المرافق المهنية 251
المبحث الخامس: النظام القانوني للمرافق العامة..... 255
المطلب الأول: إنشاء وإلغاء المرافق العامة..... 256
المطلب الثاني: المبادئ الأساسية التي تحكم المرافق العامة 260
الفرع الأول: مبدأ مساواة المنتفعين أمام المرفق العام 261
أولا: مكانة الحق في المساواة في الدساتير الجزائرية..... 261
ثانيا: مكانة الحق في المساواة في الصكوك الدولية والإقليمية 265
النتائج المترتبة على الحق في المساواة مطلقا: 268
أولا: مساواة المنتفعين من خدمات المرفق العام 268
ثانيا: المساواة في الالتحاق بالوظائف العامة..... 270

Scanné avec CamScanner

ثالثا: المساواة في تحمل الأعباء أو التكاليف العامة 273
الفرع الثاني: مبدأ سير المرفق العام بانتظام واطراد 274
أولا: الضمانات التشريعية المكرسة لتطبيق المبدأ..... 275
1-تنظيم ممارسة حق الإضراب: 275
2- تنظيم ممارسة حق الاستقالة:..... 286
ثانيا: الضمانات القضائية (من صنع القضاء)..... 289
1- نظرية الظروف الطارئة:..... 289
2- نظرية الموظف الواقعي:..... 290
الفرع الثالث: مبدأ قابلية المرفق العام للتغيير والتكيف المستمر..... 291
المبحث السادس: طرق إدارة المرافق العامة..... 294
المطلب الأول: إدارة المرفق العام بواسطة جهاز حكومي 296
الفرع الأول: إدارة المرفق بطريق الاستغلال المباشر (Régie)..... 296
الاستغلال المباشر في القانون الجزائري: 297
الفرع الثاني: إدارة المرفق عن طريق أسلوب المؤسسة العامة (Etablissement Public)..... 298
أولا: تعريف المؤسسة العمومية..... 298
ثانيا: النتائج القانونية المترتبة على الشخصية المعنوية للمؤسسة العمومية ... 300
ثالثا: المؤسسة العمومية أداة لتسيير الشأن المحلي 301
رابعا: قيدين أساسيين تضبطان كل مؤسسة عمومية 301
1-قيد التخصص:..... 302

Scanné avec CamScanner

2-خضوع المؤسسة العمومية لنظام الوصاية: 302
خامسا: أنواع المؤسسات العامة..... 303
أ-المؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري:..... 304
ب-المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري:..... 307
ج-المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي: 312
د-المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني:..... 315
هـ-المؤسسة العمومية الاقتصادية:..... 318
المطلب الثاني: إدارة المرفق بواسطة نظام التفويض 319
الفرع الأول: دواعي اللجوء لأسلوب تفويض المرفق العام 321
الفرع الثاني: تعريف أسلوب تفويض المرفق العام..... 322
الفرع الثالث: أشكال تفويضات المرفق العام (أسلوب الامتياز نموذجا)..... 328
أولا: تعريف الامتياز 328
ثانيا: الطبيعة القانونية للامتياز (للالتزام) 330
ثالثا: أركان الامتياز 332
رابعا: آثار الامتياز 332
خامسا: نهاية الامتياز..... 335
- أسلوب الامتياز في التشريع الجزائري (الإدارة المحلية نموذجا):..... 336
1- الأساس القانوني للامتياز في قانون الولاية:..... 336
2- الأساس القانون للامتياز في قانون البلدية: 336
اعتراف الدولة الجزائري بسلطة الإدارة في عقد الامتياز: 338

Scanné avec CamScanner

فهرس الموضوعات..... 339

Scanné avec CamScanner